

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة - 3 -

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

إشكالية الأمن بعد الانتفاضات العربية

دراسة حالة : مصر بعد 2011 .

مذكرة مطلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

تخصص : الدراسات الأمنية والاستراتيجية .

تحت إشراف :

إعداد الطالبة :

د. عبد اللطيف بوروي

نادية بولفوس

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة قسنطينة - 3 -	أ. رضا حمدوم
مشرفاً ومقرراً	جامعة قسنطينة - 3 -	د. عبد اللطيف بوروي
عضواً مناقشاً	جامعة قسنطينة - 3 -	أ. مسعود دخالة

السنة الجامعية : 2013 - 2014 .

الملخص :

إشكالية الأمن بعد الانتفاضات العربية دراسة حالة : مصر بعد 2011 .

يحاول هذا البحث الربط بين متغيري الأمن و الانتفاضة، في محاولة لفهم طبيعة ومآل الانتفاضات العربية في ضوء تتبع مسار التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن وتهديداته، وفواعله التي عرفت تحولا في التركيز نحو الفاعل الإنساني بدل الفاعل الدولاتي، واسقاط ذلك على الحالة المصرية بعد 2011، حيث تشهد الدولة والمجتمع زيادة ملحوظة في عدم الأمان، وتوسعا كبيرا في المخاطر والتهديدات.

لا يمكننا التوقف في فهم تصاعد العنف وغياب الأمن، وتعدد أنماطه في مجتمعات ما بعد الانتفاضة عند بعض الطروحات النظرية التي ترى في العنف مجرد نزعة مرتبطة بطبيعة البشر و ميلهم للعدوان، فالعنف في جوهره - سواء أكان فرديا أم جماعيا منظما - هو مجرد وسيلة لا غاية، تنشأ كتعبير عن خلل في البيئة المحيطة به، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار، وغياب الأمان الاجتماعي، وهو خلل تتعدد مصادره، فقد يكون مصدره توزيعا غير عادل للثروة و السلطة، فيصبح العنف فيه أداة لتصحيحه حسب النظرة الماركسية، أو صراعا اجتماعيا ناتج عن "خلل هوياتي متوهم" كما يرى باري بوزان، حيث تتصور جماعة أن لها هوية متفردة ومهددة تتحول من أجل حمايتها إلى سلاح عنيف ضد الهويات الأخرى في المجتمع، كما قد يكون العنف تعبيرا عن خلل في التفاوض السياسي بين المعارضة والحكومة، أو محاولة فئات سياسية أو عسكرية أو مجتمعية لفت نظر النظام الجديد إلى أن أهداف التغيير المنشود من الانتفاضات لم تتحقق.

إن غياب الأمن في مجتمعات ما بعد التغيير وفي مصر كحالة للدراسة، هو بمثابة مرآة عاكسة للبيئة المحيطة - داخلية وخارجية - ، وترتبط درجة ديمومته بطبيعة تعاطي الأنظمة الجديدة في مراحل ما بعد التغيير مع تلك المحفزات، فكلما كان العنف أكثر تعبيرا عن عوامل بنائية، كغياب العدالة، أو ضعف الدولة في تطبيق القانون، وغياب احتكار القوة المشروعة، أو محاولة فئة معينة الاستحواذ على الثروة والسلطة، وإقصاء البقية، اكتسب العنف تجذرا وفاقم الأزمة الأمنية، بل وأضعف شرعية النظم خاصة إذا لم تنتهج السلطات في مراحل ما بعد التغيير سياسات توجي للمجتمع بأنها جادة، أو على الأقل تتبع سياسات واضحة متفق عليها بين أطراف المجتمع، من شأنها تحقيق الأمن أو تقليل محفزات العنف.

Résumé

La problématique de la sécurité après le soulèvement arabe. Etude de cas : l’Egypte après 2011.

La présente recherche vise à faire le lien entre deux labiles, à savoir : la sécurité et le soulèvement. Pour appréhender la nature de ce soulèvement et sa finalité, il a fallu dépister le changement qu’ont connu la notion de sécurité et l’effarouchement qui en résulte ainsi que ses actants. En fait, pour déterminer les causes de ce changement, on note que l’accent a été mis sur un fait humain et non pas un fait interétatique. Tout de suite, on applique les résultats obtenus sur le cas d’étude : l’Egypte, après 2011. Or, l’Etat et la société Egyptien témoigne une ascension remarquable d’insécurité et une extension grave des risques et des menaces.

Pour assimiler l’ascension de la violence et l’absence de la sécurité, ainsi que ses types divers dans les sociétés d’après le soulèvement, on ne s’est pas limité à des thèses théoriques qui supposent que la violence soit un simple caprice lié à la nature humaine ayant tendance à l’agression. De ce fait, la violence, en son essence qu’elle soit individuelle ou collectivement organisée, représente un instrument et non un but, elle se manifeste comme un résultat d’un défaut se trouvant dans l’environnement sociétal, ce qui crée un état d’instabilité et d’insécurité sociale. Il s’agit d’un défaut du à plusieurs facteurs tels qu’ une attribution inégale de la richesse et du pouvoir ; dans ce cas, la violence devient un outil de rectification, selon la vision marxienne, ou un conflit social résultant d’un défaut « identificatoire et illusoire » selon « bari bozen ; et qui suppose qu’un groupe se voit approprié d’une identité particulière et menacée, ce qui l’incite à la violence pour se défendre contre d’autres identités dans la société. Aussi, la violence pourrait-elle être le résultat d’un manque de transigeance entre le gouvernement et l’opposition, ou même une tentative des spectres politiques ou militaires ou sociétaux d’attirer l’attention du système nouvellement instauré à des objectifs ratés pour un changement désiré par les soulèvements.

En effet, l’état d’insécurité qui règne dans les sociétés « d’après le changement et en particulier en Egypte comme cas d’étude, reflète réellement l’environnement sociale – interne et externe ». et dont la durabilité est liée à la manière d’agir du système instauré face aux facteurs incitatifs à la violence, dans la période « post changement ». constat, si la violence était le résultat des facteurs constructifs, à savoir ; l’absence de la justice, la fragilité de l’état en matière de l’application de la loi, l’incapacité de la force légitime, la tentative d’une partie sociale de s’emparer de la richesse et du pouvoir et d’exclure l’autrui , la violence s’enracinerait et empirerait la crise sécuritaire, et même fragiliserait la légitimité du pouvoir, notamment, si ce dernier ne mène pas une politique claire qui dénote son intention ferme de tenir la situation , ou, au moins, une politique communément admise par toutes les parties sociales et qui pourrait instaurer la sécurité et diminuer les factures incitatifs à la violence.

خطة الدراسة :

المقدمة

الفصل الأول : الاطار النظري لدراسة الأمن و الانتفاضة .

المبحث الأول : ماهية الأمن (التعريف النشأة التطور) .

المطلب الأول : تعريف الأمن لغة واصطلاحا .

المطلب الثاني : نشأة و تطور مفهوم الأمن .

المبحث الثاني : ماهية الانتفاضة وعلاقتها ببعض المفاهيم الدالة عليها .

المطلب الأول : تعريف الانتفاضة و تطور أشكالها .

المطلب الثاني : التعريف بالمفاهيم الدالة عليها (الهبة / التمرد / الثورة / الانقلاب) .

المطلب الثالث : الاختلاف في توظيف المصطلح عربيا (انتفاضات / ثورات) .

المبحث الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن .

المطلب الأول : الأمن الدولاتي مقارنة تقليدية .

المطلب الثاني : الأمن المجتمعي مقارنة نقدية .

المطلب الثالث : الأمن الإنساني مقارنة شاملة .

الفصل الثاني : محددات الانتفاضة المصرية و تداعياتها .

المبحث الأول : تطور الحركات الاحتجاجية في مصر .

المطلب الأول : المخزون الانتفاضي في التاريخ المصري (1881 – 1977) .

المطلب الثاني : الحراك السياسي والاجتماعي في مصر قبل 2011 .

المبحث الثاني : المحددات الداخلية والمقتضيات الدولية للانتفاضة المصرية .

المطلب الأول : المحددات الداخلية للانتفاضة المصرية .

المطلب الثاني : المحددات الخارجية ودورها في الانتفاضة المصرية .

المبحث الثالث : ردود الفعل الإقليمية والدولية على الانتفاضة المصرية.

المطلب الأول : ردود الفعل الإقليمية في ظل تصاعد المدّ الاحتجاجي.

المطلب الثاني : عنصر المفاجأة ومراجعة الحسابات المصلحية للأطراف الدولية.

الفصل الثالث : واقع الأمن المصري بعد الانتفاضة واستشراف مستقبله في ضوء الأحداث الراهنة.

المبحث الأول : الادارة الأمنية للمرحلة الانتقالية في مصر بعد الانتفاضة .

المطلب الأول : أداء الأجهزة الأمنية المصرية أثناء انتفاضة 25 يناير/ جانفي 2011.

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية وإدارتها للمرحلة الانتقالية بعد سقوط مبارك.

المبحث الثاني : التحديات الأمنية الداخلية والخارجية للانتفاضة المصرية .

المطلب الأول : التحديات الداخلية وتنامي المعضلة الأمنية المجتمعية .

المطلب الثاني : التحديات الخارجية في ظل ضغوط إقليمية ودولية .

المبحث الثالث : سيناريوهات مستقبلية للانتفاضة المصرية بعد انقلاب 3 يوليو/ جويلية 2013.

المطلب الأول : استمرار الوضع القائم (سيناريو خطي) .

المطلب الثاني : الإخفاق والتجدد الثوري (سيناريو ثوري) .

المطلب الثالث : التوافق السياسي و المصالحة (سيناريو اصلاحي) .

الخاتمة